.. والغانم مهنئا الصبيح

وزيرة الشؤون تفند محاور الاستجواب

«تصوير: صالح محمد»

مؤكداً أنه سيتم التصويت على طلبي الطرح في جلسة خاصة تعقد يوم 10 الجاري

الغانم : وزيرا النفط والشؤون من الكفاءات وأتوقع أن ينالا الثقة

- ما أثير في وسائل الإعلام من معلومات حول الجلسة لاستجواب سمو رئيس الوزراء غير دقيق
- الحكومة تقدمت بطلب عقد الجلسة سرية واتبعت الإجراءات اللائحية وتم إعلان ذلك والموافقة بأغلبية

الشطي متحدثا مؤيدا للاستجواب

.. والدمخي معارضا

- النواب و الوزراء لا يلامون بعدم الحضور الأربعاء، ونشكر الجميع على تعاونهم لإنهاء هذا الماراثون الرقابي
- خالد الشطي: حل جمعية الثقلين مخالف للقانون ويجب التدرج بداية من الإنذار الأول فالثاني

209 مشاريع جميعها وفق الأطر القانونية السليمة.

وفيما يتعلق بإجراءات الوزارة لمكافحة تجارة الإقامات أوضحت أن الوزارة لم تتراخ في ملاحقة ومحاسبة تجار الإقامات وصولا إلى تقديم مشروع بقانون خاص لتغليظ العقوبات على تجار الإقامات.

واعتبرت الصبيح أن الحكومة في طريقها الصحيح لمعالجة خلل التركيبة السكانية من خلال عدد من القرارات التي ساهمت في تخفيض الزيادة السنوية لغير الكويتيين، لافتة إلى أن معدل تلك الزيادة هبط من 5.7 % في عام 2014 إلى 4.6 في عام 2017، وان الوصول إلى النسبة المأمولة يحتاج إلى مزيد من القرارات الحكومية

من جانبه أكد النائب صالح عاشور أن استجوابه الموجه إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح ليس القصد منه التأثير على الوحدة الوطنية، معلنا رفضه أي قضايا لا تنسجم مع الطرح الوطني.

وقال عاشور خلال عرضه محاور الاستجواب إنه يجب تقييم أداء الوزيرة خلال السنوات الخمس الماضية ومدى نجاحها في إدارة الجهات الواقعة تحت مسؤوليتها وهل تستحق الاستمرار ام لا؟

ورأى أن الوزيرة الصبيح تواجه الاستجواب الرابع وانها اصبحت عبئا على الحكومة، وانها اصطدمت بممثلي الإمة في قضايا عدة خصوصا القضايا الإنسانية.

واعتبر أن هناك تعسفا من الوزيرة في التعامل مع الجمعيات التعاونية، لافتا إلى أن أعداد الجمعيات التي تم حلها خلال عهدها تخطت وزراء الشؤون السابقين كافة.

واضاف عاشور انه أن الأوان أن تعالج الحكومة مشاكل الجمعيات والاتحادات الرياضية بدلا من أن تقوم بحلها، مؤكدا أن أغلب تلك المؤسسات التي حلت ستعود بقوة القانون.

وأشار إلى أن هناك تدرجا يسبق قرار الحل فمجرد ارتكاب المخالفة لا يعطي الحق بحل الجمعيات والأندية والنقابات ما لم يسبقها توجيه إنذار وإجراءات أخرى.

ورأى أن تدخل الوزارة في عمل الجمعيات والنقابات مخالف لقانون حرية النقابات وقانون العمل وأن قرار الحل غير مدروس لأن أعضاء تلك الجمعيات جاءوا عبر انتخابات حرة ونزيهة وبتزكية من المساهمين.

وأوضح عاشور أن من صور هذا التدخل إصدار القرار الوزاري بتنظيم لائحة للعمل النقابي رغم انه لا يجوز للوزارة وضع تلك اللائحة.

ورأى أن قرار دمج إعادة الهيكلة مع القوى العاملة والتضييق على العاملين في القطاع الخاص تسببا في هجرة عكسية للكويتيين إلى القطاع الحكومي.

وقال إن الوزيرة أخفقت في القيام بمسؤولياتها بمعالجة الخلل في التركيبة السكانية والعمالة الهامشية ومحاربة تجار الإقامات.

وأضاف أن هيئة المعاقين بها مشاكل عديدة من بينها عدم التجديد للمعاقين ما دفعهم للتوجه إلى المحاكم والحصول على تعويضات.

وأشار إلى أن معظم الجهات الحكومية لم تدل بمعلومات إلى لجنة الإحلال وأزمة التوظيف البرلمانية ما يعد فشلا لبرنامج الحكومة الإلكترونية.

وتضمن الاستجواب ثلاثة محاور أولها الانحراف في تطبيق القانون والتعسف وإساءة استعمال السلطة.

وتناول المحور الثاني الإخفاق في تحقيق الإصلاح أو التطوير والعجز عن أداء المهام خاصة تلك المتعلقة بالتركيبة السكانية وإحلال الكويتيين محل الوافدين وسوء الإدارة.

وأشار المحور الثالث إلى عدم النجاح في التخطيط والتنمية على مستوى الدولة

وتحدث النائب خالد الشطي مؤيدا للاستجواب، فيما تحدث النائب د. عادل الدمخي معارضا لاستجواب الصبيح.

من جهته قال الشطي إن وزارة الشؤون تعسفت تجاه الجمعيات الخيرية واتخذت إجراءات انتقائية وحلت بعضها وتركت البعض الآخر رغم وجود مخالفات عليها، مؤكدا أن أهل الكويت جبلوا على فعل الخير ونصرة المحتاجين.

ورأى الشطي أن حل جمعية الثقلين مخالف للقانون موضحا انه كان يجب التدرج في الحل بداية من الإنذار الأول فالثاني وهكذا.

بدوره اعتبر النائب د. عادل الدمخي أن هناك من يحاول أن يطعن بالجمعيات الخيرية، موجها الشكر للوزيرة على دعمها للجمعيات الخيرية والعمل الخيري الناصع بجهود الخيرين من أبناء البلد.

وقال الدمخي إن الجمعيات الخيرية شرف للبلد وان أهل الكويت يثقون بها ثقة عمياء وأن العمل الخيري لا يجب تشويهه.

■ عادل الدمخي: الجمعيات الخيرية شرف للكويت وأهلها يثقون بالوزيرة ثقة عمياء

الصبيح من على المنصة

الصبيح والرشيدي ينتظران الخميس المقبل لمعرفة نتيجة طرح الثقة

النواب يغادرون القاعة بعد الجلسة الماراثونية